

# نشرة الأمن الغذائي

العدد 14، صيف 2016

## افتتاحية

يسر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) إصدار العدد الرابع عشر من نشرة الأمن الغذائي نصف السنوية، وهو الإصدار الأول منذ بدأ إنفاذ الأهداف الإنمائية المستدامة في الأول من كانون الثاني لعام 2016، التي تم اعتمادها في أيلول 2015 بهدف تحقيقها بحلول عام 2030. وعلى الرغم من أن الأهداف الجديدة تعتمد على الخبرات المكتسبة من جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال الفترة من 2000 إلى 2015، إلا أن المبادرة الجديدة تعتبر أكثر شمولية إذ تركز على معالجة الأسباب الجذرية للفقر، مع الأخذ بالاعتبار حاجة العالم لخطة إنمائية تخدم جميع سكان الكوكب. وتغطي الأهداف الإنمائية المستدامة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، أي النمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي وحماية البيئة. ولعل الأهم من ذلك هو شمولية الأهداف الجديدة وأخذها بالحسبان كافة الأقطار، على عكس الأهداف الإنمائية للألفية، التي كان تركيزها منصبا على الدول النامية. (للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستويات التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة). ومن هنا فإن كافة البلدان والوكالات الدولية ذات الصلة مدعوة للعمل معا.

وعلى الصعيد المحلي، واصل فريق نشرة الأمن الغذائي العمل بشكل مكثف لوضع اللمسات الأخيرة على تقرير المسح الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي لعام 2014، بعد أن أصدر تقريراً موجزاً في كانون الأول عام 2015. وقد تم عرض نتائج المسح ومناقشتها في الإصدار الثالث عشر من نشرة الأمن الغذائي، وكنا نأمل أن نستطيع في العدد الحالي عمل المزيد من التحليل لنتائج المسح (والتي ستكون متاحة في التقرير الكامل)، ولكن بسبب التأخير في نشر ذلك التقرير، فقد أراجأنا عرض التحليل إلى النشرة القادمة. ونود أن ننوه إلى أنه بسبب نقص التمويل، لم تتمكن من إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي لعام 2016، مما يعني أن هذا العدد لا يشمل بيانات محدثة عن حالة الأمن الغذائي في فلسطين، والتي يقبها المسح المذكور. ومع ذلك، فقد تمكنا في هذه النشرة من تقديم ملخص بنتائج تقرير جديد صادر عن منظمة الفاو، والذي أفاد بأن ما يقرب من 28% من السكان البالغين في فلسطين يعانون من مستويات متوسطة إلى شديدة من انعدام الأمن الغذائي و 10% يعانون من انعدام أمن غذائي حاد. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم تعيش ظروفًا غذائية أسوأ من فلسطين، إلا أن الوضع في فلسطين لا يزال خطيراً، ولم يكن الانخفاض الأخير في أسعار المواد الغذائية المحلية كافياً لضمان وصول جميع شرائح المجتمع الفلسطيني لما يكفي من الغذاء. ومع استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي وبقاء معدلات البطالة مرتفعة، من غير المرجح حدوث تحسن ملحوظ على حالة الأمن الغذائي.

## المؤشرات الرئيسية

- وفقاً للتقرير الفني الأخير لمشروع أصوات الجوع، يعاني ما يقرب من 27.6% من السكان البالغين في فلسطين من مستويات متوسطة إلى شديدة من انعدام الأمن الغذائي، في حين يعاني حوالي 10% من انعدام أمن غذائي حاد.
- شهدت الأشهر الأخيرة انخفاضاً في أسعار المواد الغذائية في فلسطين. ففي الفترة الواقعة بين تشرين أول 2015 وأيار 2016، انخفض مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 6.5%، مقابل انخفاض بنسبة 2.9% بين أيار 2015 وأيار 2016.
- في عام 2015، تم عصر 95142 طناً من الزيتون في 272 معصرة، بحجم إنتاج بلغ 21084 طناً من زيت الزيتون. وهذا يعني انخفاضاً في كمية الزيتون والزيت بمقدار 12.2% و 15.2% على التوالي، مقارنة بعام 2014. في السنة الماضية، استهلك الفلسطينيون 16000 طناً من زيت الزيتون، في حين تم تصدير 6000 طن.
- منذ بداية العام، توقف أسعار الغذاء العالمية عن الانخفاض وبدأت فعلاً بالارتفاع. ففي الفترة الواقعة بين تشرين ثان 2015 وأيار 2016، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء العالمي بنسبة 0.3%، في حين تراجع بنسبة 6.9% بين أيار 2015 وأيار 2016.
- في الآونة الأخيرة أصدرت منظمة الفاو تقريراً بعنوان «الأغذية والزراعة: أساس لتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة»، يشتمل على رؤيتها لدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أصدرت منظمة الفاو تقريراً عن تأثير ظاهرة ال نينيو 2015-2016. مبنياً على الزراعة والأمن الغذائي والحالة التغذوية لأكثر من 60 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وصفوا أنهم بحاجة إلى المساعدة. وبحث التقرير بالتفصيل أوضاع البلدان الأكثر تضرراً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ.
- يتناول قسم الأدبيات تقرير «مؤشر الجوع العالمي 2015: النزاعات المسلحة وتحدي الجوع الذي يبين الحاجة إلى الكثير من العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية 2030، يناقش بالتفصيل العلاقة بين الجوع والصراعات المسلحة على الصعيد العالمي.

## في هذا العدد:

1	افتتاحية
2	التعريفات
3	إنعدام الأمن الغذائي
3	أسعار المواد الغذائية في فلسطين
5	معاصر الزيتون في فلسطين
5	أسعار الغذاء في الأسواق العالمية
7	الأهداف الإنمائية المستدامة
7	ظاهرة ال نينيو 2015 - 2016
8	أدبيات الأمن الغذائي

نشرة نصف سنوية تصدر عن:



M A S

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

تلفون: 972 2 2987053/4

فاكس: 972 2 2987055

info@mas.ps

www.mas.ps

## التعريفات

### الأمن الغذائي

جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) التعريف التالي للأمن الغذائي: «يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومفيدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط.» وقد جاء هذا التعريف ليشتمل على الأركان الأربعة للأمن الغذائي:

\* توفر الغذاء (بكميات كافية وبجودة مناسبة) سواء المنتج محليا أو المستورد أو من خلال المساعدات.

\* الوصول إلى الغذاء - بحيث يتمكن جميع الأفراد من الحصول على موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية المناسبة. ويقصد بالموارد المجموعات السلعية التي يمكن للفرد الحصول عليها بموجب ترتيبات قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية يصطلح عليها المجتمع (بما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة).

\* استخدام الغذاء - استهلاك الغذاء الكافي مع توفر خدمات الصرف الصحي الملائم، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية، بهدف الوصول إلى حالة من الرفاه التغذوي تلبى جميع الاحتياجات الفسيولوجية. وهذا الأمر يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

\* استقرار الغذاء - حيث يتم تأمين حصول السكان (أفرادا وأسرا) على الغذاء الكافي بشكل دائم، مع عدم وجود خطر الصدمات (مثل الأزمات الاقتصادية والمناخية) أو الأحداث المتكررة (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي). وبالتالي فإن مفهوم الاستقرار يشتمل على بعدي التوافر والوصول للأمن الغذائي.

**الأمن الغذائي في فلسطين:** قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وبالتعاون مع الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات في إطار الأمن الغذائي لعام 2014:

**أسر آمنة غذائيا:** الأسر القادرة على تأمين استهلاك غذائي كاف دون الحاجة إلى استخدام استراتيجيات التكيف والمواجهة، مع القدرة على تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

**أسر آمنة غذائيا بشكل جزئي:** الأسر التي تواجه خطر عدم القدرة على الحفاظ على استهلاك ما يكفي من الغذاء، والأسر التي لديها موارد مالية كافية ولكنها لا تستطيع توفير نظام غذائي بالمستوى المقبول.

**أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة:** الأسر التي تواجه صعوبات في توفير كمية أو نوعية الطعام المستهلك، وذلك بسبب محدودية الموارد المالية، وهذه الأسر غالبا ما تلجأ إلى استراتيجيات التكيف والمواجهة لتأمين احتياجات الغذاء الضرورية.

**أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد:** الأسر التي تعاني فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع في نفس الوقت ردم هذه الفجوة من خلال سبل التقنين أو آليات التكيف.

**الفقر في فلسطين:** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفقر باستخدام ميزانية الأسرة القياسية (خمسة أعضاء: اثنان بالغان وثلاثة أطفال)، ويقدم مستويين للفقر في فلسطين:

**الفقر:** أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 2293 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والنفقات

المنزلية الأخرى.

**الفقر المدقع:** أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 1832 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن.

**مستوى المعيشة:** وهو نسبة استهلاك الأسرة من الغذاء بالعلقة مع إجمالي الاستهلاك. يقسم الجهاز المركزي للإحصاء مستوى المعيشة إلى ثلاث فئات:

**مستوى مرتفع:** حيث يمثل استهلاك الغذاء أقل من 30% من الاستهلاك الإجمالي.

**مستوى متوسط:** نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتراوح ما بين 30 إلى 44%.

**مستوى متدن:** نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتجاوز 45%.

**مؤشر الجوع العالمي:** هو مؤشر لقياس الجوع وسوء التغذية، ويتكون من أربعة مؤشرات لها نفس الوزن: نقص التغذية، نقص الوزن لدى الأطفال، تقزم الأطفال ومعدل وفيات الأطفال. يقسم هذا المؤشر الدول إلى 5 فئات على مقياس مكون من 100 نقطة:

**جوع منخفض:** 0.0-9.9

**جوع متوسط:** 10.0-19.9

**جوع خطير:** 20.0-34.9

**جوع مقلق:** 35.0-49.9

**جوع مقلق للغاية:** 50.0-100

**نقص التغذية:** وهذا المصطلح وفقا لمنظمة الفاو هو عدم قدرة الأفراد لمدة عام على توفير الغذاء اللازم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة اليومية.

**الأهداف الإنمائية المستدامة:** في عام 2015، اعتمدت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة 17 هدفا تشتمل على 169 غاية للقضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع بحلول عام 2030 في إطار برنامج 2030 للتنمية المستدامة.

**مؤشر التنمية البشرية:** هو مؤشر مركب يقيس انجازات البلدان في حقول التنمية البشرية: التمتع بحياة طويلة وخالية من الأمراض واكتساب المعرفة والحصول على مستوى معيشي لائق. ويتكون المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية: العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة، وسنوات التعليم المتوقعة والدخل القومي الإجمالي للفرد (مقاسا بالقدرة الشرائية).

**الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** يستخدم هذا المؤشر في الغالب كأداة لقياس التضخم والارتفاع في تكاليف المعيشة. ويتم حسابه عن طريق احتساب متوسط التغيرات في أسعار مجموعات محددة في سلة المستهلك. يبلغ عدد السلع والخدمات التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني حوالي 568، ويتم احتسابها وفقا لأهميتها النسبية، حيث يشكل الغذاء حوالي 40% من إجمالي مؤشر أسعار المستهلك، وأما النقل والاتصالات فتتمثل حوالي 13% والمنسوجات والملابس والأحذية تشكل حوالي 10%.

**مؤشر أسعار الغذاء:** يمثل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء العالمية للسلع الغذائية، ويتم حسابه عن طريق أخذ المتوسط المرجح لأسعار المجموعات السلعية الخمس: اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيت، والسكر.

## إنعدام الأمن الغذائي

النسبة في دولة واحدة (فنزويلا) مماثلة لنسبة فلسطين. وعلى مستوى المنطقة، كانت المعدلات في الأردن ومصر مماثلة لفلسطين (28.5% و 29.9% على التوالي)، بينما كان المعدل في لبنان أقل بشكل ملحوظ (7.8%)، أما في إسرائيل فقد بلغت النسبة 5.7% فقط. كما تم قياس مستويات إنعدام الأمن الغذائي ما بين المتوسطة إلى الشديدة في كل من جنوب السودان (92.3%)، ملاوي (86.6%)، ليبيريا (84.8%)، وهايتي (82%).

وأما إنعدام الأمن الغذائي الشديد، فقد بلغت نسبته في فلسطين 10% من السكان البالغين. وفقا لبيانات الفاو، يعاني 258 ألفا من البالغين الفلسطينيين من إنعدام الأمن الغذائي الحاد، كما أن حوالي 495 ألف شخص يعيشون في أسر يعاني واحد من أفرادها البالغين على الأقل من إنعدام الأمن الغذائي بشكل حاد. جاءت 24 دولة (أو 16.4% من العدد الإجمالي) ضمن نفس نطاق فلسطين (1025 - 20%). وقد كانت نسبة إنعدام الأمن الغذائي الشديد في 51 دولة أعلى من المعدل في فلسطين، بينما كانت في 92 دولة أدنى من النسبة المرصودة في فلسطين، في حين جاءت النسبة في بلدين (ماليزيا والسعودية) مماثلة لنسبة فلسطين. وعلى مستوى المنطقة، كانت المعدلات في الأردن ومصر أعلى من فلسطين (13.7% و 12.1%، على التوالي). في لبنان بلغت النسبة 2%، وأما في إسرائيل فكانت أقل من 0.5%. وأخيرا بلغت النسب أرقاما خطيرة في بعض البلدان وزادت عن 50%: جنوب السودان (76.2%)، هايتي (70.8%)، ليبيريا (63.9%)، وملاوي (52.6%).

مكملا لمؤشرات الأمن الغذائي المعمول بها في الوقت الحالي. وبذلك يكون مؤشر قياس إنعدام الأمن الغذائي قد وفر قياسا يعتمد على الخبرة فيما يتعلق بمعطيات إنعدام الأمن الغذائي للأفراد والأسر، وذلك لأنه يعتمد على بيانات مأخوذة بشكل مباشر من الأفراد حول الحصول على الغذاء كما ونوعا. وهذا المؤشر هو الأول الذي يوفر وسائل قياس رسمية وقابلة للمقارنة مع خصائص قياس مرغوب بها لإجراء مقارنات بين عدد كبير من البلدان تختلف بشكل كبير في لغاتها وثقافتها وظروف معيشتها.

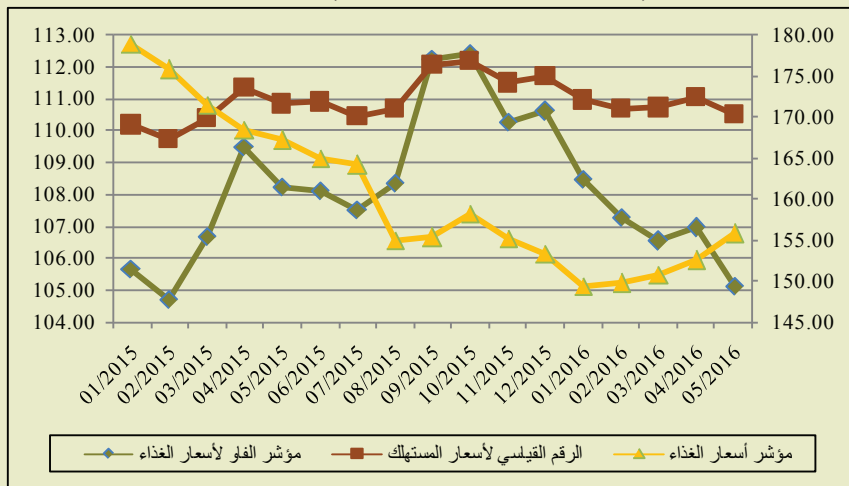
أسهمت هذه المنهجية في تقديم تعريف لمؤشرين: (1) نسبة الأفراد (الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما أو أكثر) الذين يعانون من مستويات متوسطة إلى شديدة من إنعدام الأمن الغذائي (2) نسبة الأفراد (الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما أو أكثر) الذين يعانون من مستويات شديدة من إنعدام الأمن الغذائي. يستفاد من إحصائيات منظمة الفاو أن 27.6% من السكان البالغين في فلسطين يعانون من مستويات متوسطة إلى شديدة من إنعدام الأمن الغذائي، مما يعني أن حوالي 709 ألف شخص يعانون من إنعدام الأمن الغذائي وأن حوالي 1.303 مليون شخص يعيشون في أسر يعاني واحد من أفرادها البالغين على الأقل من إنعدام الأمن الغذائي المتوسط إلى الشديد. ومن بين 146 دولة شملها الاستطلاع، جاءت 33 دولة (أو 22.6% من العدد الإجمالي) ضمن نفس نطاق فلسطين (25 - 50%). وعلى سبيل المقارنة، كانت نسبة إنعدام الأمن الغذائي ما بين متوسطة إلى شديدة في 56 دولة أعلى من المعدل في فلسطين، بينما كانت في 88 دولة أدنى من النسبة المرصودة في فلسطين، في حين جاءت

في نيسان أصدرت منظمة الفاو تقريرا فنيا بعنوان "طرق تقدير معدلات انتشار إنعدام الأمن الغذائي التي يعاني منها الكبار في جميع أنحاء العالم" وهو التقرير الأول الصادر عن "مشروع أصوات الجوع"، والذي يهدف - من بين أمور أخرى - إلى تقدير معدلات انتشار إنعدام الأمن الغذائي في أوساط السكان في أكثر من 140 بلدا في كل عام. وتعتمد التقديرات على الأوضاع والسلوكيات التي يحياها البالغون والمقاسة عن طريق مؤشر قياس إنعدام الأمن الغذائي، والذي وضعه المشروع كمقياس جديد لإنعدام الأمن الغذائي لدى الأفراد والأسر. وكخطوة أولى، يتم استخدام البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستطلاعات التمثيلية على الصعيد الوطني عن السكان البالغين في كل بلد في قياس مستوى إنعدام الأمن الغذائي لكل من المستطلعة آراؤهم، مع التركيز على الظروف التي تحد من فرص الحصول على الغذاء. وفي المرحلة الثانية، يتم مقارنة المعطيات الفردية بمؤشر عالمي مشترك حول مستوى إنعدام الأمن الغذائي، مما يسمح بإجراء مقارنات للتصنيفات ولتقديرات معدلات انتشار إنعدام الأمن الغذائي في مختلف البلدان والمجموعات السكانية.

ويؤكد تقرير المنظمة أن الأمن الغذائي هو مفهوم متعدد الأبعاد، ومن المتوقع أن يسهم مؤشر قياس إنعدام الأمن الغذائي إسهاما هاما في تقييم الأمن الغذائي عن طريق إعطاء تقديرات دقيقة عن مستوى الوصول إلى الغذاء. وعلى المستوى القطري، سيكون التوصل إلى وسيلة لقياس مدى وعمق محدودية فرص الحصول على الغذاء <http://www.fao.org/3/a-i4830e.pdf>

## اسعار المواد الغذائية في فلسطين

الشكل 1: مؤشر أسعار الغذاء - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (سنة الأساس 2010 = 100)، مؤشر أسعار الغذاء - الفاو (سنة الأساس 2004-2002 = 100) كانون ثان - 2015 أيار 2016



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016 ومنظمة الفاو،

بعد أن شهدت بعض الارتفاع في منتصف عام 2015، بدأت أسعار المواد الغذائية في فلسطين بالهبوط اعتبارا من تشرين ثان عام 2015. وعلى العموم، هبط مؤشر أسعار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ما بين أكتوبر 2015 (آخر شهر مشمول في نشرة الأمن الغذائي العدد 13) وأيار 2016 (آخر شهر توفرت عنه بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) بنسبة 6.5% نتيجة لانخفاض قدره 1.9% في تشرين الثاني وانخفاض بنسبة 1.9% في كانون الثاني، وانخفاض ثالث بنسبة 1.1% في شباط وانخفاض رابع بنسبة 0.7% في آذار وانخفاض آخر بمقدار 1.7% في أيار. جاء ذلك في مقابل ارتفاعين هامشين في كانون أول (0.3%) ونيسان (0.4%). وفي أيار، بلغ المؤشر 105.1 نقطة، وهو أدنى مستوى منذ شباط 2015 (عندما هبط إلى 104.7 نقطة). وعلى مدار 12 شهرا بين أيار 2015 وأيار 2016، شهد المؤشر انخفاضا، ولكنه كان أقل أهمية (2.9%).

الجدول 1: أسعار المواد الغذائية الأساسية في فلسطين، أيار 2015 - أيار 2016 (الأسعار بالشيكيل)

التغير في الأسعار أيار 2015 - أيار 2016 %	التغير في الأسعار 2015- أيار 2016 %	آذار 2016	نيسان 2016	أيار 2016	شباط 2016	كانون ثان 2016	كانون أول 2015	تشرين ثان 2015	تشرين أول 2015	أيلول 2015	آب 2015	تموز 2015	حزيران 2015	أيار 2015	وحدة القياس كغم	السلعة الغذائية
-1.7	-1.8	134.1	134.1	135.7	134.4	133.6	135.3	135.9	136.5	136.4	136.9	136.8	137.8	136.5	25	أرز
-2.2	-1.5	144.5	144.3	146.0	146.8	145.7	150.2	146.8	146.7	150.6	147.8	148.0	151.3	147.8	60	دقيق أبيض
-1.6	-1.6	3.8	3.7	3.7	3.8	3.8	3.8	3.8	3.9	3.8	3.8	3.8	3.9	3.9	1	خبز أبيض
-0.7	-12.6	52.8	53.3	53.6	54.2	55.1	55.9	55.5	60.4	60.3	58.8	57.1	56.8	53.2	1	لحم بقري طازج
-15.1	-3.0	13.8	13.7	15.1	15.5	15.1	15.9	14.4	14.2	17.1	17.3	17.0	18.4	16.3	1	لحم دجاج طازج
-1.3	-1.1	7.4	7.4	7.4	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.4	7.4	7.4	7.5	7.5	1	حليب 3%
-30.0	-21.4	11.0	11.1	12.4	13.2	13.4	14.6	13.9	14.0	14.6	13.3	13.8	15.4	15.7	2	بيض دجاج
6.4	2.7	31.4	31.5	31.5	31.0	31.5	30.8	30.9	30.6	29.9	29.5	29.4	29.2	29.5	1	زيت زيتون
-4.4	0.5	130.1	128.3	126.9	126.7	126.5	127.2	127.6	129.4	131.6	133.2	133.6	133.7	136.0	50	سكر أبيض

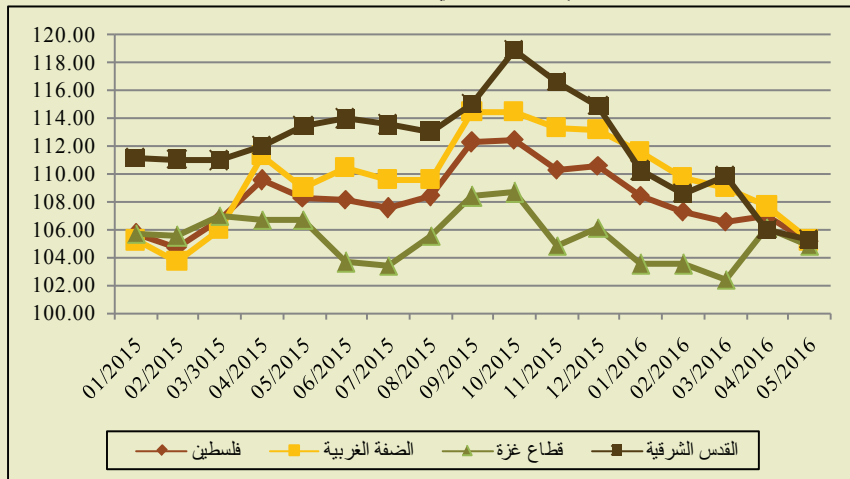
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016

## أسعار المواد الغذائية الأساسية

يستعرض الجدول (1) أسعار المواد الغذائية الأساسية التسع في فلسطين في الفترة الممتدة بين أيار 2015 وأيار 2016، بالإضافة إلى التغيرات النسبية في الأسعار خلال تلك الفترة. تفيد الأرقام بأن السلعة الوحيدة التي شهدت ارتفاعاً في الأسعار خلال تلك الفترة هي زيت الزيتون: 2.7% في الفترة الواقعة بين تشرين أول 2015 وأيار 2016 و6.4% في الفترة الممتدة بين أيار 2015 وأيار 2016. وفي حين ارتفع سعر السكر الأبيض بنسبة لا تكاد تذكر بين تشرين أول 2015 وأيار 2016، فقد عادت أسعاره وتراجعت بنسبة 4.4% على أساس سنوي.

أما المواد الغذائية الأخرى، فقد شهدت انخفاضاً في الأسعار. ففي الفترة الواقعة بين تشرين أول 2015 وأيار 2016، انخفضت أسعار البيض الدجاج (21.4%) ولحم البقر الطازج (12.6%) والدجاج الطازج (3%) والأرز (1.8%) والخبز الأبيض (1.6%) والدقيق الأبيض (1.5%) والحليب (1.1%). وأما في الفترة الممتدة بين أيار 2015 وأيار 2016، فقد تراجع سعر البيض الدجاج بنسبة وصلت إلى 30%، تلاها سعر الدجاج الطازج (15.1%). كما شهدت المواد الغذائية الأساسية الأخرى انخفاضاً في الأسعار: 4.4% للسكر الأبيض، 2.2% للدقيق الأبيض، 1.7% للأرز، 1.6% للخبز الأبيض، 1.3% للحليب و0.7% للحوم البقر الطازجة.

الشكل 2: أسعار المواد الغذائية في فلسطين حسب المنطقة (سنة الأساس 2010 = 100)، كانون الثاني - أيار 2016



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016

## أسعار المواد الغذائية مقارنة بأسعار السلع الاستهلاكية الأخرى

يعد مؤشر أسعار الغذاء أحد مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يشير الشكل 1 إلى أن كلا من مؤشر أسعار الغذاء والرقم القياسي لأسعار المستهلك اتخذا نفس الاتجاه في عامي 2015 و2016، وإن كانت التغيرات في مؤشر أسعار المستهلك أقل أهمية. وهذا مرده إلى أن المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة تشكل نسبة كبيرة من استهلاك الأسر الفلسطينية بسبب الارتفاع النسبي لمستوى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة. ففي الفترة الواقعة بين تشرين أول 2015 وأيار 2016، انخفض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1.5%، وهذا أقل بكثير من مستوى التغير في مؤشر أسعار الغذاء (6.5%). وبالمثل، انخفضت أسعار السلع بمقدار 0.3% فقط في العام على أساس سنوي، بينما انخفضت أسعار المواد الغذائية بنسبة 2.9%.

## أسعار المواد الغذائية المحلية مقارنة بأسعار المواد الغذائية العالمية

يبين الشكل 1 أسعار المواد الغذائية في فلسطين حسب مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء لأسعار المواد الغذائية مقارنة بأسعار الغذاء في الأسواق العالمية حسب مؤشر الفاو. انخفضت أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية والعالمية حتى شهر كانون ثان. وبعد هذا التاريخ اتخذ المؤشران اتجاهات مختلفة. ففي حين واصلت أسعار الغذاء الانخفاض في السوق الفلسطينية، شهدت أسعار الغذاء العالمية بعض الارتفاع. وهذا الاختلاف ناتج عن طبيعة مكونات مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء لأسعار المواد الغذائية، والذي يتضمن سلعا معظمها منتجة محليا، مما يجعلها غير حساسة نسبيا للتغيرات في الأسواق العالمية. ففي الفترة الواقعة بين تشرين أول 2015 وأيار 2016، تجاوز الانخفاض في أسعار المواد الغذائية الفلسطينية (6.5%) بشكل كبير انخفاض الأسعار العالمية للأغذية (1.5%). وكانت الصورة معكوسة للفترة الواقعة بين أيار 2015 وأيار 2016، عندما هبط مؤشر الفاو بنسبة 6.8% مقابل انخفاض بنسبة 2.9% فقط في مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء.

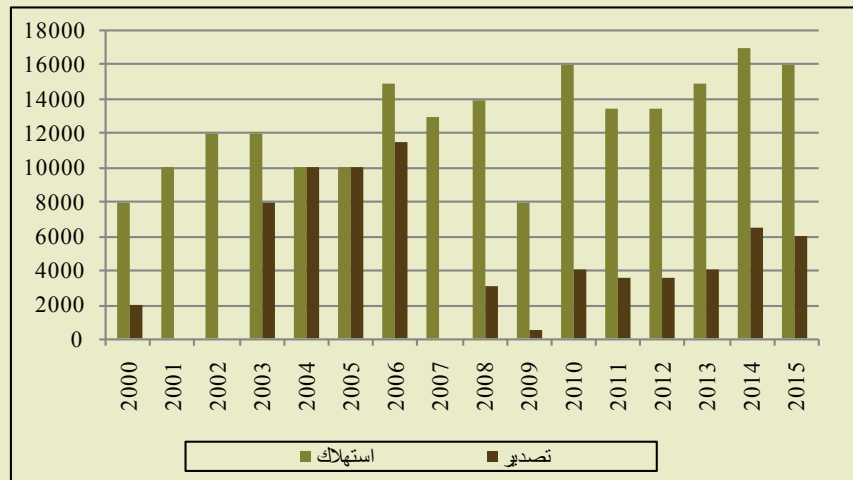
## أسعار المواد الغذائية حسب المنطقة

يبين الشكل 2 مؤشر الأسعار على المستوى القطري لفلسطين، بالإضافة إلى المؤشرات على مستوى المنطقة: الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية في عامي 2015 و2016. وبشكل عام، انخفضت أسعار المواد

## معاصر الزيتون في فلسطين

### الإنتاج المحلي

الشكل 4: الاستهلاك والصادرات من زيت الزيتون في فلسطين، 2000-2015 (بالأطنان)



المصدر: المجلس الدولي للزيتون، 2016

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخرا نتائج مسح معاصر الزيتون للعام 2015،<sup>1</sup> وطبقا للنتائج بلغت المعاصر العاملة في ذلك العام 272 معصرة، بالإضافة إلى 17 تم إغلاقها مؤقتا. ومن بين المعاصر العاملة في فلسطين، هناك 247 مئمتة (آلية) بالكامل، وأما البقية فهي إما نصف آلية أو تقليدية. وقد بلغت كمية الزيتون المعصورة في 2015 حوالي 95142 طنا أنتجت 21084 طنا من زيت الزيتون. وقد كان موسم 2015 منخفض الإنتاج ولذلك فإن هذه الأرقام تعني انخفاضا قدره 12.2% في كمية الزيتون و15.2% في كمية الزيت مقارنة بالعام 2014. وقد كانت حصة جنين وطوباس هي الأعلى (25.3% من الإجمالي)، تليها نابلس (16.4%). وكان معدل الاستخراج (الرد) لعام 2015 حوالي 22.2%، وهو أقل بقليل من المتوسط (23.6%) للأعوام 2003-2014. وقد سجلت محافظة القدس أعلى معدل استخراج (25%)، بينما سجلت محافظة غزة أدنى المعدلات (15.8%). هذا وتختلف معدلات الاستخراج بين المحافظات بشكل كبير من سنة إلى أخرى، وذلك تبعا للظروف الجوية. ولكن على العموم، تعاني محافظات غزة من معدلات استخراج منخفضة مقارنة بالضفة الغربية. ففي عام 2015 كان متوسط معدل الاستخراج في الضفة الغربية 22.8% مقارنة بـ 16.1% فقط في قطاع غزة. ولا شك أن المناخ في غزة ليس ملائما تماما لزراعة الزيتون، وهذا هو السبب في أن حصة غزة من إنتاج الزيتون لا تتجاوز 10.2% من مجمل الإنتاج الفلسطيني، والأسوأ من ذلك أن إنتاجها من الزيت لا يكاد يصل إلى 7.4% من مجمل الإنتاج في فلسطين.

بلغ حجم العمالة في معاصر الزيتون حوالي 1353 عاملا في عام 2015، منهم 70.1% مستخدمين بأجر. وقد بلغ دخلهم من الموسم ما مجموعه 1.1 مليون دولار. وعلى سبيل المقارنة، في عام 2014 كان عدد العاملين مائلا، وكانت نسبة المستخدمين بأجر منهم حوالي 72.8%،

1 <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2182.pdf>

وقد بلغ دخلهم من الموسم ما مجموعه 1 مليون دولار. وقد بلغت القيمة المضافة لأنشطة معاصر الزيتون في عام 2015 ما يقرب من 7.2 مليون دولار بحجم إنتاج بلغ 10.3 مليون دولار واستهلاك وسيط وصل إلى 3.1 مليون دولار. وهذه الأرقام تعني حصول تراجع بنسبة 33.9% في القيمة المضافة و26.4% في الإنتاج مقارنة بعام 2014، في حين بقي الاستهلاك الوسيط دون تغيير.

### الاستهلاك المحلي والصادرات

تفيد إحصائيات المجلس الدولي للزيتون أن إنتاج زيت الزيتون في فلسطين يكفي لتلبية الاستهلاك المحلي.<sup>2</sup> في عام 2015، استهلكت فلسطين حوالي 16000 طن من زيت الزيتون، وتم تصدير ما تبقى من الإنتاج (6000 طن). وهذا يعني أن حوالي 73% من زيت الزيتون المنتج يتم استهلاكه محليا، وهذه النسبة مماثلة لتقديرها في عام 2014، عندما صدرت فلسطين 6500 طنا واستهلكت 17000 طن.

2 <http://www.internationaloliveoil.org/estaticos/view/131-world-olive-oil-figures>

## أسعار الغذاء في الأسواق العالمية

منذ نيسان 2014، بدأت أسعار الغذاء العالمية بالانخفاض، واستمر هذا الانخفاض حتى نهاية عام 2015، إلا أن الأسعار عادت للارتفاع نوعا ما بين شباط وأيار 2016. فقد ارتفع مؤشر الفاو لأسعار المواد الغذائية بنسبة 0.3% (في الفترة الواقعة بين تشرين ثان 2015 - وهو آخر شهر تناوله الإصدار 13 لنشرة الأمن الغذائي - وأيار - وهو آخر شهر غطاه تقرير الفاو). وفي كانون أول 2015 وكانون ثان 2016 انخفض المؤشر بنسبة 1.2% و2.6% على التوالي. وكان مستوى كانون ثان (149.3 نقطة) هو الأدنى منذ آذار 2009 (عندما هبط إلى 145.7 نقطة). ثم عاد وارتفع بنسبة 0.2% في شباط و0.7% في آذار و1.2% في نيسان و2.1% في أيار. وخلال العام الماضي (من أيار 2015 إلى أيار 2016)، انخفض مؤشر الفاو لأسعار الغذاء بنسبة 6.9%، أي ما يعادل 155.8 نقطة في أيار 2016. ويصف تقرير توقعات الأغذية نصف السنوي الذي تصدره الفاو أسواق السلع الغذائية العالمية بالمستقرة على العموم نظرا لوفرة الإنتاج والمعروض من السلع.<sup>2</sup> وتتوقع المنظمة بقاء الأسواق في وضع جيد في 2016/2017، حيث من المتوقع أن تنخفض فاتورة الواردات الغذائية العالمية - على الرغم من النمو الكبير في التبادل التجاري - بسبب انخفاض الأسعار العالمية والشحن مقارنة بالعام الماضي.

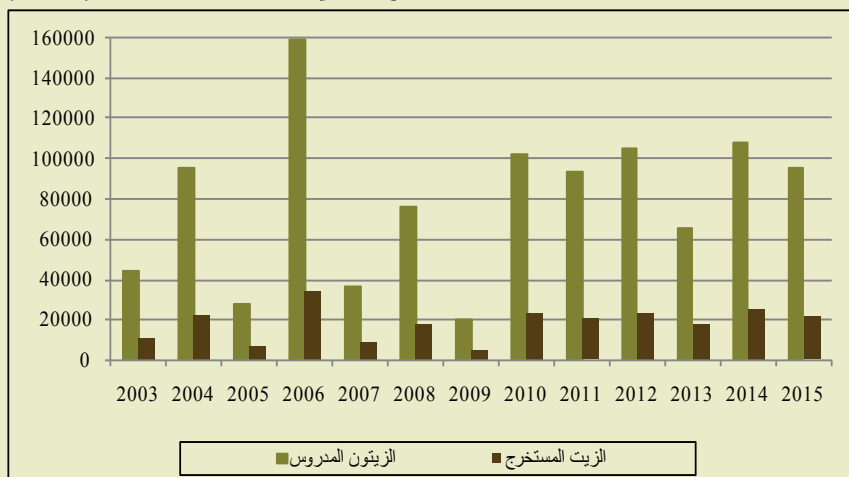
## أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية

يبين الشكل 6 حركة أسعار المجموعات السلعية الأساسية الخمسة التي يتكون منها مؤشر الفاو لأسعار الغذاء: اللحوم ومنتجات الألبان والحبوب والزيوت والسكر. فيما يلي نقدم وصفا موجزا للتغيرات في

1 <http://www.fao.org/worldfoodsituation/food-pricesindex/en>

2 <http://www.fao.org/3/a-i5703e.pdf>

الشكل 3: كمية الزيتون المدروس والزيت المستخرج منه في فلسطين، 2003-2015 (بالأطنان)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016

## مؤشر أسعار الحبوب

استمرت أسعار الحبوب في الهبوط التدريجي حتى آذار 2016، عندما وصلت إلى 147.6 نقطة، وهو أدنى مستوى لها منذ أيار 2007، عندما هبطت إلى 144.0 نقطة. وبعد آذار، بدأت أسعار الحبوب بالارتفاع: بنسبة 1.5% في نيسان و1.6% في أيار.

وفقا لمنظمة الفاو، سوف تظل إمدادات القمح العالمية وفيرة طوال موسم التسويق 2017/2016، وسوف ينخفض الإنتاج العالمي من القمح العالمي عن مستواه القياسي لعام 2015، ولكنه سيتجاوز مستوى الاستهلاك للموسم الرابع على التوالي، مما رفع أسعار الأسمه العالمية إلى أعلى مستوى في 15 عاما. وفيما يتعلق بالحبوب الخشنة، من المتوقع حصول انخفاض في المخزون في 2017/2016 بسبب تحسن ديناميكية الطلب على أعلاف الحيوانات والاستخدامات الصناعية، على الرغم من التوقعات بحصول وفرة في الإنتاج ونمو كبير في المخزون.

## مؤشر أسعار الزيوت

في كانون أول 2015 ارتفعت أسعار الزيوت في الأسواق العالمية بنسبة 2.4%، إلا أنها انخفضت بنسبة 1.7% في كانون الثاني 2016. وقد شهدت الثلاثة أشهر اللاحقة زيادة ملحوظة في الأسعار (8%، 6.3% و4.1% على التوالي). وفي أيار انخفضت أسعار الزيوت مرة أخرى بنسبة 1.8%. وبشكل عام، ارتفع الرقم القياسي بنسبة 18.2% بين تشرين ثان 2015 وأيار 2016. وكان الارتفاع على أساس سنوي أقل أهمية (عند مستوى 6%).

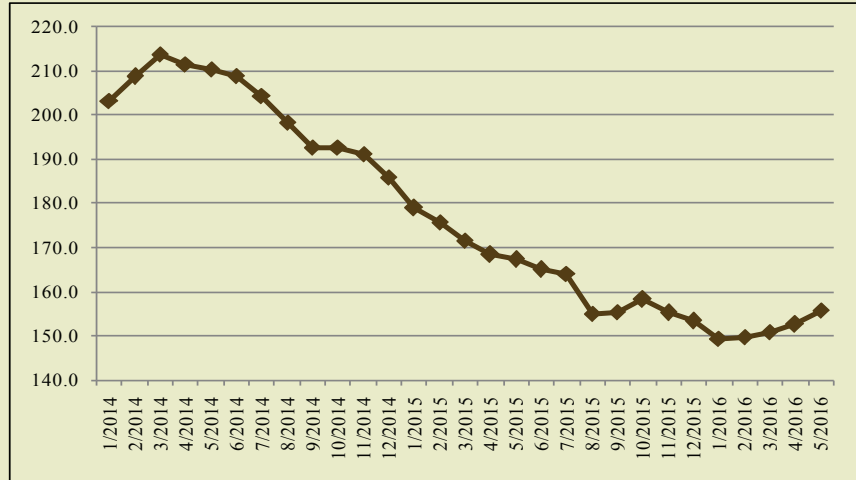
وتؤكد منظمة الفاو أن آفاق إنتاج الزيوت النباتية لعام 2016/2015 ليست جيدة بسبب الخسائر الكبيرة في إنتاج زيت الصويا في أمريكا الجنوبية وزيت النخيل في جنوب شرق آسيا، والتي نتجت في الأساس عن ظاهرة ال نينيو. وتشير التوقعات المبكرة لموسم 2017/2016 إلى انتعاش طفيف في الإنتاج، مما يفسح المجال أمام ارتفاع أسعار البذور الزيتية والزيوت والوجبات.

## مؤشر أسعار السكر

على غرار الزيوت، شهدت أسعار السكر زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة. ففي الفترة الواقعة بين تشرين ثان 2015 وأيار 2016، ارتفع الرقم القياسي لأسعار السكر بنسبة 16.4%، في حين ارتفع بنسبة تصل إلى 27% على أساس سنوي. وعلى الرغم من هبوط الأسعار في كانون الثاني (بنسبة 4.1%) وشباط (بنسبة 6.2%) ونيسان (بنسبة 1.7%)، إلا أن الارتفاعات في كانون الأول (بنسبة 0.6%) وآذار (بنسبة 17.1%) وأيار (بنسبة 11.7%) كانت أكثر تأثيرا على المستوى العام لأسعار السكر.

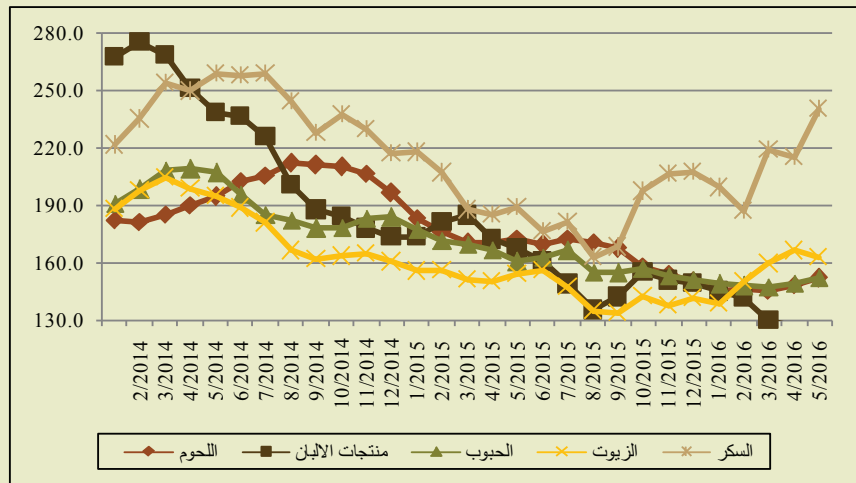
وترى منظمة الفاو أن الزيادة الحادة في أسعار السكر في أيار نتجت عن تدهور الإنتاج في الهند، ثاني أكبر منتج للسكر في العالم، بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج في الصين، الأمر الذي رفع توقعات انخفاض الإمدادات المحلية وارتفاع الواردات. وقد أسهمت مخزونات التصدير الكبيرة في البرازيل، أكبر منتج للسكر في العالم، في الحد من ارتفاع الأسعار أكثر من ذلك.

الشكل 5: مؤشر الفاو لأسعار الغذاء، كانون الثاني 2014 - أيار 2016 (سنة الأساس 2002-2004=100)



لمصدر: الفاو، 2016

الشكل 6 : مؤشر الفاو لأسعار المجموعات السلعية الأساسية الخمس، كانون الثاني 2014 - أيار 2016 (سنة الأساس 2002-2004=100)



المصدر: الفاو، 2016

## مؤشر أسعار الألبان

واضلت أسعار الألبان التراجع خلال الفترة المدروسة، وشهد مؤشر أسعار الألبان أكبر انخفاض (مقارنة بالسلع الأخرى) منذ صدور العدد الأخير من نشرة الأمن الغذائي، حيث بلغ الانخفاض بين العدد الثالث عشر والرابع عشر 15.3%، أما على أساس سنوي فقد وصل الانخفاض إلى 23.6%. في نيسان 2016 بلغ الرقم القياسي لأسعار الألبان 127.4 نقطة، وهي أدنى قيمة منذ نيسان 2009 (123.1 نقطة). وفي أيار 2016، عادت أسعار الألبان وارتفعت، ولكن بنسبة ضئيلة (0.4%).

ويعزى السبب في انخفاض أسعار منتجات الألبان في الأشهر الخمسة الأولى من العام -وفقا لمنظمة الفاو- إلى ضعف الطلب على الواردات ووفرة الصادرات. وعلى الرغم من أن إنتاج الحليب أخذ في الارتفاع في العديد من البلدان، إلا أن انخفاض الأسعار من المتوقع أن يضعف الإنتاج في عام 2016.

أسعار هذه المجموعات في الأشهر القليلة الماضية.

## مؤشر أسعار اللحوم

استمرت أسعار اللحوم في الانخفاض حتى كانون ثان من عام 2016، عندما وصل المؤشر إلى 145.2 نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ كانون أول 2009 (عندما هبط إلى 142.5 نقطة). وفي وقت لاحق، ارتفع المؤشر بنسبة 1% في شباط وعاد وانخفض في آذار بنسبة 0.6%، ثم ارتفع بنسبة 2% في نيسان و2.1% في أيار. وفي الفترة الواقعة بين تشرين ثان 2015 وأيار 2016، انخفضت أسعار اللحوم بنسبة 1.8%. وخلال عام واحد (أيار 2015 - أيار 2016)، انخفضت الأسعار بالمجمل بنسبة 12%.

وتتوقع منظمة الفاو حدوث ركود في إنتاج اللحوم في عام 2016 عند مستوى 321 مليون طن. وفي الوقت الذي سيسجل فيه إنتاج الدواجن أعلى معدلات الارتفاع -يليه إنتاج اللحم البقري ولحم الأغنام- سيشهد إنتاج لحوم الخنزير على الأرجح بعض الانخفاض. ومن المتوقع تعافي سوق تجارة اللحوم العالمي بعد تحقق نمو بنسبة 2.8% إلى 30.6 مليون طن.

## ظاهرة الـ نينيو 2016 - 2015

إل نينيو هي ظاهرة تحدث بشكل طبيعي يرافقها ارتفاع غير طبيعي في درجة حرارة سطح البحر في وسط وشرق المناطق الاستوائية للمحيط الهادئ<sup>1</sup> وفي المتوسط، تحدث إل نينيو مرة كل 7-2 سنوات، وتستمر لمدة تتراوح بين 6 أشهر و24 شهرا<sup>2</sup>. وأثناء حدوث إل نينيو تتعطل الأنماط المعتادة لهطول الأمطار الاستوائية ويحدث تشويش في دوران الغلاف الجوي، مما يتسبب في الأحوال المناخية المتطرفة في جميع أنحاء العالم. وغالبا ما تتسبب ظاهرة الـ نينيو في انخفاض مستوى هطول الأمطار والجفاف، ولكنها في بعض الأحيان تتسبب في هطول أمطار غزيرة وفيضانات. وتعتمد درجة تأثير هذه الظاهرة في الزراعة والأمن الغذائي على تفاعل معقد بين العوامل الجوية، وقد يكون التأثير بسيطا في بعض الأحيان وشديدا في أحيان أخرى.

تتميز آخر دورات الـ نينيو (والتي بدأت في 2015 ولا زالت حتى الآن) بقوة غير عادية أدت إلى حدوث تأثيرات سلبية شديدة على إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وسبل العيش الزراعية في جميع أنحاء العالم. وفقا للخبراء، ربما يكون تأثير دورة 2015-2016 هو الأشد والأوسع خلال السنوات المائة الماضية. فقد أثر الجفاف والفيضانات ودرجات الحرارة المرتفعة والبرد الشديد المرافق لظاهرة الـ نينيو على الزراعة والأمن الغذائي والحالة التغذوية لستين مليون شخص في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن الظاهرة قد تجاوزت ذروتها، إلا أن أثارها لا زالت قائمة ومن المحتمل أن تتفاقم في المستقبل. في أيار 2016 أصدرت الفاو مسودة تقرير عمل حول "دورة الـ نينيو 2015-2016: العمل المبكر والاستجابة من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية". "قدم التقرير تحليلا شاملا للتأثيرات السلبية الحالية والمتوقعة لظاهرة الـ نينيو وأثارها على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. ويورد التقرير أيضا الإجراءات المبكرة من قبل الحكومات الوطنية والأطراف الأخرى ومنظمة الفاو لمواجهة تأثير الـ نينيو على رفاه السكان المتضررين. تقدم مسودة التقرير تحليلات على المستوى القطري، وتميز بين البلدان التي وضعتها الفاو على سلم أولوياتها والبلدان الأخرى المعرضة للخطر.

تشتمل قائمة المناطق الأكثر تضررا كلا من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، وربما كان الصومال البلد الأكثر تضررا بعد ظهور الـ نينيو، حيث أن نحو 4.7 مليون صومالي، أي 38% من السكان، أصبحوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي بعد أن ضربت موجات الجفاف شمال البلاد، وتحديدا في بانتلاند وصوماليلاند. وقد أدى انخفاض الهطول عن المعدل العام إلى انخفاض محصول الحبوب بنسبة 87% عن المتوسط المرصود في خمس سنوات (2010-2014) في صوماليلاند.

1 <http://www.fao.org/el-nino/en/>

2 <http://www.fao.org/3/a-i5491e.pdf>

## الأهداف الإنمائية المستدامة

1. تحسين الكفاءة في استخدام الموارد؛
2. الحفاظ على وحماية وتعزيز النظم البيئية الطبيعية؛
3. حماية وتحسين سبل العيش والرفاه الاجتماعي في المناطق الريفية؛
4. تعزيز صمود السكان والمجتمعات والنظم البيئية؛ و
5. تعزيز إدارة النظم الطبيعية والبشرية.

يركز جزء هام من تقرير الفاو على الإجراءات التي اتخذتها المنظمة لدعم البلدان بشكل فردي لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. ففي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تشتمل أنشطة المنظمة على تشجيع تربية الأحياء المائية في الصحراء الجزائرية، وتقييم سبل عيش المجتمعات التي تعتمد على صيد الأسماك على طول نهر النيل في مصر والسودان، وتحسين سلاسل القيمة لتعزيز وتنويع مصادر الدخل للنساء اللواتي يجمعن المحار في تونس، ودعم إعلان نواكشوط بشأن الحد من الخسائر والهدر في قطاع صيد الأسماك.

ويؤكد تقرير منظمة الفاو أيضا على ضرورة التعاون (سواء كان تعاونا بين الشمال والجنوب أو فيما بين بلدان الجنوب أو تعاون ثلاثي) وشراكات عالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية 2030 الطموحة. ويعتبر مثل هذا التعاون وهذه الشراكات ضرورية لاستغلال الموارد وجلب الاستثمارات وتقديم المشورة القائمة على البراهين بشأن السياسات الواجب تبنيها ومراقبة تطبيق الأهداف وتعزيز المبادئ التوجيهية والمعايير والممارسات الجيدة وبناء الأطر وتسهيل الحوار بشأن السياسات وتعزيز الإطار المؤسسي ودعم البحوث.

وفي هذا الإطار، تبنت 25 دولة من منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في أيار من هذا العام - خلال مؤتمر الفاو الإقليمي للشرق الأدنى - إعلانا وزاريا أكد على أهمية السلام لتحقيق الأمن الغذائي<sup>3</sup>. أقر الإعلان بوجود تدهور حاد في وضع الأمن الغذائي والتغذية، وخاصة بين الأطفال في بعض بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نتيجة للصراعات والاحتلال والأزمة القائمة في المنطقة<sup>4</sup>. كما أقر الموقعون على الإعلان أيضا بأنه لا يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي دون إحلال السلام، ولا يمكن للسلام أن يستمر دون تحقيق الأمن الغذائي. وقد أكدت الدول الخمس والعشرين على الدور المحوري لمنظمة الفاو في وضع استراتيجيات وسياسات للقضاء على انعدام الأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية، وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات والأزمات والصراعات كوسيلة لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة. وأخيرا، أكد الموقعون التزامهم بالعمل جنبا إلى جنب مع منظمة الفاو لتحقيق الأهداف والغايات المشتركة.

3 <http://www.fao.org/news/story/en/item/414500/icode/>

4 [http://www.fao.org/fileadmin/user\\_upload/newsroom/docs/final\\_declaration\\_I.pdf](http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/newsroom/docs/final_declaration_I.pdf)

في أيلول 2015 تبنت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، والبالغ عددها 193 دولة، برنامج الأهداف الإنمائية المستدامة والذي يتكون من 17 هدفا تشتمل على 169 غاية تشكل مبادئ توجيهية لعمل الحكومات والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات حتى عام 2030. ويعتبر جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة والذي حل محل برنامج الأهداف الإنمائية للألفية، رؤية عالمية لتحقيق الازدهار طويل المدى. وقد أخذت البلدان الموقعة على أجندة الأهداف الإنمائية المستدامة على عاتقها القضاء على الفقر والجوع، حيث يحث الهدف الأول البلدان الأعضاء على القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، في حين يدعو الهدف الثاني إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. وعلى الرغم من أن هناك ما يكفي من الغذاء لإطعام جميع سكان الكوكب في الوقت الحالي، إلا أن ما يقرب من 800 مليون شخص لا يزالون يعانون من الجوع. ولعل أهم ما في أجندة الأهداف الإنمائية المستدامة هو إتباعها لنهج شامل بدلا من فصل عناصر الغذاء وسبل المعيشة وإدارة الموارد الطبيعية عن بعضها البعض. ومن أجل القضاء النهائي على الجوع، فإنه لا يكفي فقط زيادة الإنتاج الغذائي، فمن الضروري أيضا زيادة مستوى الدخل وخلق نظم غذائية مرنة وتعزيز الأسواق.

وبعد اعتماد الأهداف الإنمائية المستدامة السبعة عشر، أصدرت الفاو تقريرا بعنوان "الأغذية والزراعة: أساس لتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة"<sup>2</sup>، وعلى غرار الأهداف الإنمائية، تبنت منظمة الفاو خمسة أهداف الغرض منها معالجة الأسباب الجذرية للفقر والجوع، وبناء مجتمع أكثر عدلا، وتغطية جميع الفئات المستهدفة دون استثناء. وتشتمل هذه الأهداف الإستراتيجية على:

1. المساعدة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
2. جعل الزراعة والحراجة وصيد الأسماك أكثر إنتاجا واستدامة.
3. الحد من الفقر في المناطق الريفية؛
4. جعل النظم الزراعية والغذائية أكثر شمولية وفاعلية؛
5. تحصين سبل العيش أمام التهديدات والأزمات.

وكما هو الحال مع جدول أعمال الأهداف الإنمائية المستدامة 2030، وضعت منظمة الفاو رؤية مشتركة ونهج متكامل لتحقيق الاستدامة في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك. هذا المنظور المتكامل يضمن فعالية الإجراءات على أرض الواقع، مدعوما بالمعرفة بأفضل العلوم المتاحة، مع إجراء التعديلات اللازمة على المستوى المحلي والقطري. ويعتمد هذا النهج على خمسة مبادئ رئيسية:

1 <https://sustainabledevelopment.un.org/>

2 <http://www.fao.org/3/a-i5499e.pdf>

من الجفاف، هناك 57% تراكت عليهم الديون، و89% فقدوا محصول الربيع لعام 2015، ولم يتمكن سوى 37% من المزارعين من زراعة الأرض لموسم الشتاء 2016.

وفي آسيا والمحيط الهادئ، تعرضت فيجي في شهر شباط لإعصار وينستون المداري، والذي أثر بشدة على 350 ألف شخص (40% من السكان) ودمر كافة المحاصيل في المناطق الأكثر تضررا. وتقدر إجمالي الأضرار التي لحقت بالمحاصيل والماشية بحوالي 61 مليون دولار.

والرعاة من خسائر فادحة في المحاصيل ونفوق الماشية وتفشي الأمراض.

وأما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كانت هايتي أكثر البلدان تضررا، حيث يعاني 3.6 مليون شخص، أو 34% من السكان، من انعدام الأمن الغذائي. وتشير المعطيات أن 1.5 مليون شخص هناك يعانون من مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي، كما أن ما لا يقل عن 200 ألف شخص يعيشون مستوى مقلق جدا من انعدام الأمن الغذائي. ومن بين الأسر المتضررة

كما أدى الجفاف أيضا إلى هجرة الماشية بأعداد كبيرة، وارتفاع أسعار المياه، وزيادة حادة في الديون في أوساط الأسر الفقيرة. وفي الوقت الحالي هناك حاجة لتوفير 17 مليون دولار لتلبية احتياجات الأمن الغذائي الفورية لأكثر من مليون شخص في بونتالاند وصوماليالاند من خلال برامج النقد مقابل العمل. ولا زلنا في إفريقيا، حيث أن ما يقرب من 10.2 مليون إثيوبي لا يزالون بحاجة إلى مساعدات إنسانية بسبب الجفاف الشديد في شمال شرق البلاد والفيضانات في أربع ولايات في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي. ونتيجة لذلك، يعاني المزارعون

## أدبيات الأمن الغذائي

### مؤشر الجوع العالمي 2015: النزاعات المسلحة وتحدي الجوع

كلوس فونجرمبر، جيل بيرنشتاين، نيمال براساي، ساندر بين وإسحاق يوهانس  
المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

فيما يلي نقدم تلخيصا للنص الأصلي: نشر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية التقرير السنوي العاشر حول مؤشر الجوع العالمي - لعام 2015 - تحت العنوان الفرعي "النزاعات المسلحة وتحدي الجوع".<sup>1</sup> ويعتبر مؤشر الجوع العالمي أداة تقيس بشكل شامل وترصد مؤشرات الجوع على المستويات العالمية والقطرية. يقوم المعهد بحساب قيم مؤشر الجوع العالمي في كل عام وذلك بهدف تقييم التقدم المحرز أو عدمه من أجل رفع مستوى الوعي وفهم الاختلافات الإقليمية والقطرية في مجال مكافحة الجوع.

### المنهجية

مما لا شك فيه أن الجوع يعتبر مشكلة متعددة الأبعاد تتطلب العديد من الإجراءات لمعالجة جوانبه المختلفة. يعرف المعهد الدولي الجوع بطريقة تأخذ بعين الاعتبار البعدين الكمي (النقص في السرعات الحرارية) والنوعي (نقص المغذيات الدقيقة) للغذاء. في عام 2015 قدم المعهد صيغة منقحة ومحسنة تقيس الجوع من خلال أربعة مؤشرات: نقص التغذية، نقص الوزن لدى الأطفال، تقزم الأطفال ومعدل وفيات الأطفال. وما يميز هذا النهج هو قياسه ليس فقط الحالة التغذوية للسكان ككل، ولكن أيضا للأطفال، الذين يعتبرون إحدى الفئات الضعيفة، حيث يؤدي نقص الطاقة الغذائية أو البروتينات أو المغذيات الدقيقة عند الأطفال إلى ارتفاع مخاطر الإصابة بالأمراض وضعف النمو البدني والمعرفي، وقد يؤدي أيضا إلى الموت.

اليونيسيف أن 161 مليون طفل (أو طفل واحد من بين كل أربعة أطفال) عانوا من التقزم في عام 2013، في حين عانى 51 مليون طفل من نقص الوزن في ذلك العام. وفي كل عام يودي سوء التغذية بحياة نحو 3.1 مليون طفل، أي ما يقرب من نصف وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وفي العالم النامي ككل، انخفضت المكونات الأربعة لمؤشر الجوع منذ عام 2000، ولكن بمعدلات متفاوتة. وفيما يلي نستعرض التحسينات التي طرأت على كل من مكونات المؤشر بين الأعوام 2000 و2015:

1. نقص التغذية: انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية من 18.5% إلى 13.1%.
2. تقزم الأطفال: انخفضت نسبة تقزم الأطفال بشكل ملحوظ من 37.5% إلى 28.2%.
3. نقص الوزن عند الأطفال: كان الانخفاض في هذا المؤشر قليلا إلى حد ما: من 9.8% إلى 8.8%.
4. معدل وفيات الأطفال: انخفضت نسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة بشكل ملحوظ من 8.2% إلى 4.9%.

### الاتجاهات الإقليمية

وعلى الرغم من الانخفاض العام في مستوى الجوع في العالم النامي، لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين الأقاليم. فمن بين المناطق الستة التي شملتها دراسة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، سجلت منطقة جنوب الصحراء الكبرى أعلى القيم على مؤشر الجوع في 2015 (32.2). وعلى الرغم من أن هذه النسبة تقع ضمن المستوى "الخطير"، إلا أنها لا تبتعد عن المستوى "المقلق" إلا بمقدار 2.8 نقطة. شهدت منطقة جنوب الصحراء الكبرى تحسنا كبيرا بلغ في مجمله 15.1 نقطة منذ عام 1990، عندما وصلت قيمة المؤشر في ذلك العام إلى 47.3 نقطة، إلا أن معظم التحسن (12.4 نقطة) تم تحقيقه بعد عام 2000، عندما وصل المؤشر

في عام 2015 تم احتساب مؤشر الجوع ل117 بلدا يعتبر قياس مستوى الجوع فيها هاما وتتوفر فيها بيانات عن المؤشرات الأربع. وقد تم احتساب القيم للسنوات 1990، 1995، 2000 و 2010 للتوصل إلى قيم توفيقية للمنهجية المنقحة والسماح بإجراء مقارنات لقيم مؤشر الجوع في سنوات مختلفة.

يستخدم مؤشر الجوع سلما مكونا من 100 نقطة، حيث أن قيمة 0 تعني أفضل الحالات (لا وجود للجوع)، بينما تمثل القيمة 100 أسوأ الحالات. يقسم هذا المؤشر مستويات الجوع إلى 5 فئات:

- جوع منخفض: 0.0-9.9
- جوع متوسط: 10.0-19.9
- جوع خطير: 20.0-34.9
- جوع مقلق: 35.0-49.9
- جوع مقلق للغاية: 50.0-100

### الاتجاهات العالمية

منذ عام 2000 أحرزت بلدان العالم النامية تقدما كبيرا في مجال مكافحة الجوع، فقد انخفض مؤشر الجوع في هذه البلدان من 29.9 في عام 2000 إلى 21.7 في عام 2015 (أي انخفاض بنسبة 27%). وعلى الرغم من أن المعدلين في عام 2000 و عام 2015 يندرجان ضمن الفئة "الخطيرة"، إلا أن معدل عام 2000 أكثر قربا من المستوى "المقلق"، مقارنة بمعدل 2015 الذي يعد أكثر قربا من المستوى "المتوسط". وقد يكون هذا التقدم أكثر وضوحا إذا ما نظرنا إلى معدلات الفقر في عام 1990، والتي بلغت في حينه 35.4، أي ضمن المستوى "المقلق".

وعلى الرغم من انخفاض مستوى الجوع، بقي عدد الجياع في العالم مرتفعا بشكل غير مقبول. وتشير تقديرات منظمة الفاو أن 795 مليون شخص على مستوى العالم (أو شخص واحد من بين كل تسعة أشخاص) عانوا في 2014-2016 من نقص التغذية المزمن. كما تفيد إحصائيات

<sup>1</sup> <http://ebrary.ifpri.org/utils/getfile/collection/p15738coll2/id/129681/filename/129892.pdf>



وصول الإعانات لهم من منظمات الإغاثة. هناك أيضا ضحايا عنف في بلدان تبدو آمنة، ومن ضمنهم ضحايا جرائم العنف ووحشية العصابات وقسوة الأجهزة الأمنية وعنف الشريك. وهناك مجموعة ثالثة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وهم الناجون من الحروب، حيث توصلت إحدى الدراسات التي أجريت في أوغندا حول التأثير طويل الأمد لإصابات وصددمات الحروب إلى أن الأسر المتضررة لا زالت تعاني من الجوع والمرض ونقص الموارد المالية.

وعلى الرغم من ميل العديد من المؤلفين لتقديم الصراع والجوع كجزء لا يتجزأ من حياة الإنسان، يبدو دي وال متفائلا في تحليلاته، حيث يرى أن اتجاهات العنف والمجاعة في تراجع مستمر. ففي الأونة الأخيرة شهد العالم ترجعا ملحوظا في جميع أنواع العنف وانخفاض في وتيرة وشراسة النزاعات المسلحة. كما تم في السنوات الخمسين الماضية القضاء على المجاعات الماحقة (تلك التي تتسبب في موت أكثر من مليون شخص). خلال القرن العشرين، حصل انخفاض في أعداد ضحايا المجاعات، ولكن ظلت الأرقام مرعبة: 27 مليون في 1909-1900، أكثر من 15 مليون في كل من عشرينيات وأربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن، و1.4 مليون في تسعينيات القرن. وأما في القرن 21، لم يتجاوز حجم الضحايا حتى الآن 600 ألف حالة وفاة.

ولعل نهاية الحرب الباردة، واعتماد المعايير الدولية لحقوق الإنسان وظهور العولمة كانت من أهم التطورات الإيجابية التي قضت على المجاعات لأول مرة في التاريخ. فلم يعد للحكومات اليوم "ميزة القدرة" على تجويع شعوبها. وفي هذه الأيام لا تتقبل الشعوب أن تجوع وتبقى صامتا وذلك بفضل الازدهار والترابط وعدم سكوت المجتمع الدولي على الانتهاكات التي قد ترتكب في بعض البلدان والتقدم الكبير في تبادل المعلومات.

واستشرافا للمستقبل، يرى دي قال أن أمام العالم مهمتان يجب إنجازهما لكي تتمكن الشعوب من القضاء على المجاعة والجوع الحاد بحلول عام 2030. تتمثل المهمة الأولى في وضع آليات أكثر فعالية لحل ومنع الصراعات. وأما الثانية فتقتضي تفعيل البرامج الدولية للإغاثة في حالات الطوارئ، وذلك بإرسال مساعدات غذائية كبيرة للمناطق التي بأمر الحاجة إلى تلك المساعدات. يخلص الكاتب إلى ضرورة الحد من، بل وقف، الصراعات المسلحة، مع ضمان وصول العمل الإنساني إلى ضحايا العنف الخفيين، وذلك من أجل المحافظة على مكتسبات التنمية الاقتصادية والتوصل إلى سياسات غذائية ناجحة وحل النزاعات وضمن التطبيق الفعال للقانون الإنساني الدولي.

وبلغ المؤشر فيها 13.7 نقطة في عام 2000، إلا أنها نجحت في الأونة الأخيرة في تجاوز أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، والتي بلغت معدلات الفقر فيها 14.1 نقطة في عام 2000 (لا تتوفر بيانات لعام 1990 عن هذه المنطقة).

### الاتجاهات على المستوى القطري

على المستوى القطري، أحرزت 17 دولة تقدما ملحوظا بين عامي 2000 و2015، حيث انخفض مؤشر الجوع بنسبة 50% أو أكثر. وفي الوقت نفسه، تمكنت 68 دولة من خفض مستويات الجوع بنسب تراوحت بين 25% و49.9%، في حين تمكنت 28 دولة من خفض مستوى الجوع بنسبة أقل من 25%. ثلاثة من بين الدول العشر التي سجلت أفضل مستويات التحسن تقع في أمريكا الجنوبية (البرازيل والبيرو وفنزويلا)، واحدة في آسيا (منغوليا)، وأربعة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق (أذربيجان، جمهورية قيرغيزستان، لاتفيا، وأوكرانيا) واثنان من الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة (البوسنة والهرسك وكرواتيا). وهناك بلد واحد فقط (الكويت) شهد ارتفاعا في مؤشر الجوع من 4.2 إلى 5 نقاط بين عامي 2000 و2015.

وعلى الرغم من التحسن العام في مؤشر الجوع في العالم النامي، ظلت 44 بلدا تعاني من مستويات "خطيرة" من الجوع و8 بلدان لا زالت تعاني من مستويات "مقلقة". ومن بين ال 117 دولة المدرجة في تقرير عام 2015، سجلت جمهورية أفريقيا الوسطى أسوأ النتائج (46.9). ومن الجدير بالذكر أن التقدم هناك كان بطيئا جدا، حيث لم يتجاوز التحسن 5 نقاط منذ عام 1990 و4.5 نقطة منذ عام 2000. وقد عانى هذا البلد طوال تلك الفترة من عدم الاستقرار والدكتاتوريات والانقلابات المتكررة.

### الصراعات المسلحة والجوع

يركز تقرير المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية لعام 2015 على استكشاف العلاقة بين الصراع المسلح والجوع في مقالة كتبها أكسل دي قال. يرى الكاتب أن العلاقة بين الحرب والمجاعة واضحة تمام الوضوح، حيث يؤثر الصراع المسلح سلبا على النظم الغذائية، ويدمر سبل كسب العيش، ويؤدي إلى نزوح السكان، ويحرم أولئك الذين لم يتركوا بيوتهم من فرص الوصول إلى الغذاء. وبالإضافة إلى ضحايا المجاعات الناتجة عن الصراعات (تشير التقديرات إلى أنه في الوقت الراهن هناك 172 مليون شخص يعانون من النزاعات)، هناك ضحايا لم يتم تسليط الضوء عليهم بشكل كاف. ويؤكد المؤلف أن 87% من المتضررين من النزاعات المسلحة هم من السكان الذين لم يغادروا بيوتهم، مما يجعل من الصعب

إلى 44.6 نقطة. فمنذ عام 2000، شهدت المنطقة نموا اقتصاديا كبيرا مصحوبا بتحسين في مجال الصحة العامة، بما في ذلك انخفاض مستويات انتقال الأمراض وتحسن في علاج فيروس نقص المناعة المكتسب / الإيدز وانخفاض عدد حالات الإصابة بالمalaria والوفيات الناجمة عن ذلك. وفي الوقت الذي استفادت فيه بعض الدول - مثل أنغولا وإثيوبيا ورواندا - من انتهاء الحروب الأهلية، لا زالت بلدان أخرى - مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد - تعيش صراعات تكاد لا تنتهي. ويسلط تقرير مؤشر الجوع 2015 الضوء أيضا على العلاقة الهامة بين الزراعة والتغذية في هذه المنطقة، حيث يعتمد ثلثا السكان (والذين يعاني حوالي 90% منهم من مستويات فقر حادة) على الزراعة كمصدر للدخل، كما أن الإنتاجية الزراعية عندهم هي الأدنى على مستوى العالم. ولذلك، تواصل المؤسسات على جميع المستويات البحث عن سبل لتحسين الإنتاجية الزراعية وتنويع مصادر الغذاء والاستدامة البيئية. وعلى الرغم من بعض التقدم، لا زالت مستويات الجوع في منطقة جنوب الصحراء الكبرى عند مستويات مقلقة.

تأتي منطقة جنوب آسيا في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع قيم مؤشر الجوع في عام 2015 (29.4). وعلى الرغم من أن هذه المنطقة سجلت مستويات جوع أعلى من منطقة جنوب الصحراء الكبرى في عام 1990 (47.7)، إلا أن التقدم الذي شهدته فيما بعد كان أكبر بكثير (18 نقطة) وفاق كافة معدلات التحسن في أية منطقة أخرى. ومقارنة بمنطقة جنوب الصحراء الكبرى، كان التقدم الذي شهدته منطقة جنوب آسيا موزعا بشكل أكثر توازنا بين 1990-2000 (9.5 نقطة) و2000-2015 (8.8 نقطة).

بلغ مؤشر الجوع في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا 13.2 نقطة في عام 2015، وهو مستوى أدنى بكثير من المستويات في منطقة جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة جنوب آسيا. وقد انخفضت قيمة المؤشر في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بنسبة 15.4 نقطة منذ عام 1990 وبنسبة 7.4 نقطة منذ عام 2000. ونتيجة لذلك، فإن مستويات الجوع في هذه المنطقة تعتبر "معتدلة" في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، سجل مؤشر الجوع مستويات مماثلة في عام 2015 (11.5)، وكان مستوى التقدم في هذه المنطقة أكثر تواضعا، وذلك لان مستويات العام 1990 (18.7) والعام 2000 (15.9) كانت بالأصل منخفضة.

وأما المنطقتين المتبقيتين - أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة من جهة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جهة أخرى - فقد سجلت تقريبا نفس القيم في عام 2015: 8.3 و 8، على التوالي. وعلى الرغم من أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدأت عند مستوى 19 نقطة عام 1990